احد اعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في غزة، في ١١ أيلول (سبتمبر)، بتهمة قتل عملاء، وحكماً مماثلاً على مواطن آخر من غزة بتهمة مشابهة، بعد يومين. الاّ ان مثل هذه التدابير لم تخمد روح المقاومة؛ اذ تمرّد السجناء في أحد أقسام سجن كتسيعوت على حرّاسهم، في ٢٠ آب (اغسطس)، فجرحوا ستة منهم، دون ان يكشف العدو عن حجم الاصابات بين المعتقلين الفلسطينيين (**الحياة**، ٢٢/٨/١٩٩٠).

ردة الفعل الاسرائيلية

تمحورت السياسة العسكرية الاسرائيلية للردّ على الانتفاضة الشعبية، خلال الفترة الاخيرة، في جانبين، يشيران الى الاتجاه الذي ستتبلور وتتجه فيه سلطات الاحتلال في المستقبل المنظور، وذلك بعد مهلة حذر وترقّب طرأت اثر اندلاع أزمة الخليج. فمن جهة أولى، تأكد استمرار المقترب الذي يتبعه وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، أي تقليص حجم المجابهة اليومية في الشوارع، وبالتالي تخفيض عدد الاصابات الفلسطينية، على الاقل المرئية منها والمتسببة بالرصاص؛ اذ لم يسجل سوى سقوط شهيد واحد بين ١٦ آب (اغسطس) و١٥ أيلول (سبتمبر)، الى جانب العثور على مواطن مقتول بالرصاص لأسباب مجهولة، في السابع من أيلول (سبتمبر). وطبعاً، لا ينفي ذلك ارتفاع المحصلة العامة لعدد الشهداء، منذ بداية الانتفاضة وحتى الآن، والتي تبلغ ما بين ٩٣٨ و١٢٢٩ شهيداً، حسب التقديرات الفلسطينية الدقيقة (**فلسطين الثورة**، ٢/٩/١٩٩٠)؛ كما لا ينفي تراكم عدد الجرحى، الذين بلغوا ١١٣٧٠٠ بين بدء الانتفاضة ومطلع آب (اغسطس) ١٩٩٠، منهم ٥٧١٦٩ في قطاع غزة و٥٦٥٣١ في الضفة الفلسطينية (**المصدر نفسه**). الاّ ان الملحوظ هو تراجع نسبة المصابين بالرصاص ضمن مجموع الجرحى، بنسبة تتراوح بين ٧ و١٥ بالمئة كمعدّل عام، مقارنة بأوقات محدّدة خلال العام المنصرم.

ومن الجهة الأخرى، يلوح في الافق استخدام سلاح هدم المنازل، كأسلوب لاخماد الانتفاضة، ممّا يتفق وتوجّه ارنس المزدوج تجاه زيادة الضغوطات المعيشية والاقتصادية على المواطنين، مقابل تقليص حجم المظاهر العسكرية المباشرة للصراع. وأخطر ما في الامر هو قيام جمعية «بتسيليم» الاسرائيلية لحقوق الانسان في الارض المحتلة بالكشف عن وجود خطة حكومية لهدم ١٣ ألف منزل فلسطيني خلال الفترة المقبلة، وذلك بحجة عدم حيازة اصحابها على رخص البناء اللازمة (**الحياة**، ٢٤/٨/١٩٩٠). وبانتظار المباشرة بتلك الخطة، والتي تلتقي تماماً مع أعمال مصادرة الاراضي وانشاء المستوطنات وشقّ الطرقات الجديدة، فقد قام جنود الاحتلال، فعلاً، بهدم ثلاثة منازل في سلوان، في ١١ أيلول (سبتمبر)، بحجة ان اصحابها، أم ابناءهم، من أعضاء «فتح»، ممّن قاموا بعمليات بقنابل مولوتوف. كما تعرّض منزل عضو في المنظمة العسكرية للحزب الشيوعي الفلسطيني، في نابلس، للغلق، في ١٣ من الشهر عينه، بحجة القاء قنابل مولوتوف أيضاً. وتدل الاحصاءات على حقيقة هدم، أو غلق، ٢٦٥٥ منزلاً، بمختلف الحجج، منذ بدء الانتفاضة وحتى مطلع آب (اغسطس) (**المصدر نفسه**).

وأخيراً، لعلّ المؤشر الاوضح على المخاطر الكامنة وراء السياسة الاسرائيلية يتمثّل بحادثتين: الاولى هي العثور على صواريخ «لاو» مضادة للدروع كان ارهابي اسرائيلي يخبئها لمهاجمة المسجد الاقصى، في ٢٩ آب (اغسطس)؛ والثانية هي احالة تسعة ضباط الى التحقيق، بتهمة ممارسة التعذيب على المعتقلين الفلسطينيين، الى درجة استرعت انتباه دوائر الشرطة الاسرائيلية (**الحياة**، ٣٠/٨/١٩٩٠ و١٠/٩/١٩٩٠).

د. يزيد صايغ